Job No. E16-4648

Ref.: PRE-9514-CJU-GDA-1227-2016

كاراكاس، ٢٠١٦/١٠/٢٥

ر. نونييز ألونسو

فينزويلا

المؤسسة الوطنية للطيران المدني

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أقدم تحفظاً رسمياً على الفقرة رقم ٦ من القرار ٢٢–١ بعنوان "البيان الموحد بسياسات وممارسات الايكاو المستمرة في مجال حماية البيئة – تغير المناخ" والفقرات ٣ و٤ و٥ من القرار ٢٢–٢ "البيان الموحد بسياسات وممارسات الايكاو المستمرة في مجال حماية البيئة – خطة التدابير القائمة على آليات السوق". وقد اعتُمد كلا القرارين خلال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية للإيكاو التي انعقدت في مونتريال في كندا من ٢٠١٦/٩/٢٦ حتى ٢٠١٦/١٠/٧ وشاركت فيها المؤسسة الوطنية للطيران المدني لجمهورية فنزويلا البوليفارية. وترد تفاصيل التحفظ أدناه.

إن جمهورية فنزويلا البوليفارية ملتزمة بحماية البيئة من خلال نموذجها للإنتاج الاقتصادي الذي يراعي الجوانب البيئية والاشتراكية، وهي جزء من الحملة العالمية لمكافحة خطر تغير المناخ وتضع إجراءات وبرامج ضمن خطة الدولة والخطة الاشتراكية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة للفترة ٢٠١٣ –٢٠١٩ التي تقوم على الحقوق البيئية المنصوص عليها في دستور جمهورية فنزويلا البوليفارية. وينص الدستور على "أنه من حق كل جيل ومن واجبه أن يحمي ويحافظ على البيئة لمصلحته ولمصلحة المستقبل".

ومن ضمن التدابير المتخذة "الخطة الوطنية للتخفيف من حدة التغير" و"خطة التأقلم الوطنية" اللتين تعالجان آثار تغير المناخ وتهدفان في جزء منهما إلى التقليل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة تصل إلى ٢٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل الإجراءات التي تم وضعها ما يلي: زراعة وصيانة الغابات التعويضية ضمن منظومة الزراعة الحراجية؛ واستخدام الغاز الطبيعي وتأسيس شركات إعادة التدوير وكفاءة استخدام الطاقة وترشيد استخدام الطاقة والحد من الحاجة إلى استخراج المواد الخام والحد من الانبعاثات الناجمة عن الأنشطة الصناعية والسياسات التعليمية والمشاركة المجتمعية والتدريب الاجتماعي والبيئي على كيفية مواجهة خطر تغير المناخ.

ومن ثمّ، نود أن نعرض موقف دولة فنزويلا بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال – "حماية البيئة – الطيران الدولي وتغير المناخ" وتقديم التحفظات التي أبديناها فيما يتعلق بالمواثيق المذكورة آنفا، بدءا بالقرار ٢٢–١ الوارد في ورقة العمل A39-WP/461 (اللجنة التنفيذية – مشروع نص التقرير عن البند ٢٢ من جدول الأعمال (القسم الخاص بحماية البيئة بدون خطة التدابير القائمة على آليات السوق)). وترد تفاصيل موقفنا أدناه.

"٦– تقرر أيضا، دون أن تنسب أي التزامات محددة الى دول فرادى، أن تواصل الايكاو والدول الأعضاء فيها، الى جانب المنظمات ذات الصلة، السعي الى أن تحقق في المدى المتوسط جماعياً الهدف العالمي الطموح المتمثل في الإبقاء على صافي الانبعاثات العالمية من الكربون الناجمة عن الطيران الدولي ابتداء من

عام ٢٠٢٠ على نفس المستوى، وأن تأخذ في الحسبان: الظروف والقدرات الخاصة بكل دولة من الدول، ولاسيما البلدان النامية؛ ومدى نضج أسواق الطيران؛ والنمو المستدام لقطاع الطيران الدولي؛ وأنّ الانبعاثات ربما تزداد بسبب النمو المتوقع في الحركة الجوية الدولية، حتى يتم تطوير ونشر تكنولوجيات وأنواع وقود أقل انبعاثا، واتخاذ تدابير أخرى مخففة؛"

وتتميز جمهورية فنزويلا البوليفارية، كما ذُكر سابقا، بتنوع إدارتها وسياساتها لحماية البيئة وتشارك العالم في تصميمه على تحديد استراتيجيات لنمو الطيران المدني دون زيادة انبعاثات الكربون. إلا أنها تشعر أن الجدول الزمني المحدد بأربع سنوات غير كاف لوضع سياسات مستدامة وتنفيذ الخطط والاستراتيجيات المناسبة التي تهدف إلى التخفيف من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنجاح لبلوغ الهدف المتمثل في الحفاظ على نفس المستوى الصافي من انبعاثات الكربون العالمية في صناعة الطيران الدولية.

ومن ثمّ، تجدد دولة فنزويلا التزامها بمبادئ "اتفاقية تغير المناخ" والمهمة المحددة المتمثلة في خفض الانبعاثات واعترافها بوجود تباين بين مسؤوليات البلدان المتقدمة ومسؤوليات البلدان النامية مع تباين الواجبات المتعلقة بالحد من الانبعاثات وخفضها. ومن المهم النظر في الآثار المحتملة للتدابير القائمة على آليات السوق على البلدان النامية وتجارتها. ولا يعني الهدف العالمي لخفض الانبعاثات أو الحفاظ على مستوياتها بحلول ٢٠٢٠ تجاهل مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة. لهذه الأسباب تقدم جمهورية فنزويلا تحفظها على هذه المسألة.

أما تحفظنا على القرار ٢٢-٢ "البيان الموحد بسياسات وممارسات الايكاو المستمرة في مجال حماية البيئة" خطة التدابير العالمية القائمة على آليات السوق" الوارد في ورقة العمل A39-WP/462 (اللجنة التنفيذية – مشروع نص التقرير بشأن البند ٢٢ من جدول الأعمال) فيرتبط بما يلي:

"٣ – وتسلّم أيضاً بأنه، على الرغم من هذا التقدم المحرز، فإن الفوائد البيئية الناجمة عن تكنولوجيات الطائرات والتحسينات التشغيلية وأنواع الوقود البديل المستدامة قد لا تحقق ما يكفي من تخفيضات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لمواكبة نمو حركة النقل الجوي الدولي في الوقت المناسب لتحقيق الهدف الطموح العالمي المتمثل في الإبقاء على الصافي العالمي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطيران الدولي اعتباراً من عام ٢٠٢٠ على المستوى نفسه؛

٤ – وتشدد على الدور الذي تضطلع به الخطة العالمية للتدابير القائمة على آليات السوق استكمالاً لحزمة التدابير الأوسع نطاقاً، من أجل تحقيق الهدف الطموح العالمي، من دون فرض أعباء اقتصادية غير مناسبة على الطيران الدولي؛

٥ – وتقرّر تنفيذ الخطة العالمية للتدابير القائمة على آليات السوق في شكل خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي (CORSIA) للتصدّي لأي زيادة سنوية في إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن الطيران المدني الدولي (أي رحلات الطيران المدني التي تغادر من أحد البلدان وتصل إلى بلد آخر) بما يتجاوز مستويات عام ٢٠٢٠، مع مراعاة الظروف الخاصة وقدرات كل منها؛"

إن المقصود بالتدابير القائمة على آليات السوق آليات تكميلية تهدف إلى تحقيق خفض محدد في الانبعاثات، وبالتالي يبقى تنفيذها في قطاع الطيران الدولي اختياريا بالنسبة للدول. ولا تضمن هذه التدابير استدامة الطيران المدني الدولي؛ فهي لا تمس سوى عملية وضع هذه التدابير رهناً بالتقلبات المالية الدولية. ونحن لا نعتقد أن تنفيذ التدابير القائمة على آليات السوق سيخفض من انبعاثات الدول، حتى وإن كان هدفها الأصلي هو الحد منها؛ بل سيضفي الشرعية على مسألة شراء حق تلويث

الغلاف الجوي من خلال السماح بوضع الخطط الدولية لسوق ثاني أكسيد الكربون على أساس قدرة الدول الاقتصادية، مما يؤثر مباشرة على كوكب الأرض.

وعلى ضوء ما سبق، فإننا نرفض تطبيق هذه التدابير الواردة في "خطة التعويض عن الكربون وخفضه في مجال الطيران الدولي" لأن هذا النهج القائم على آليات السوق يتنافى مع الهدف والنية من منع إطلاق غازات الدفيئة التي يولدها الطيران الدولي في الجو، وبالتالي فهي تتعارض مع التزامات وسياسات دولة فنزويلا والمحددة، كما سبق بيانه، في خطة الدولة والخطة الاشتراكية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للأمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٩، والتي تركز على المحافظة على كوكبنا. ويهدد التلوث بإيقاع ضرر لا يمكن إصلاحه في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يقتضي معالجته بطريقة مناسبة ومسؤولة من قبل جميع الدول الموقعة على اتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولهذا السبب، نحث على وضع تدابير بديلة، معربين عن الحاجة الملحة للتخفيف من التلوث على النطاق العالمي.

وعلى ضوء ما سبق، تعترف جمهورية فنزويلا البوليفارية بالتزامها ومسؤوليتها فيما يتعلق بالمحافظة على الكوكب للأجيال القادمة، وتدعم اعتماد استراتيجيات تتيح بلوغ الأهداف الطموحة للحد من انبعاثات قطاع الطيران الدولي، والتي تستند إلى التدابير التكنولوجية وإدخال تحسينات على الوقود وتحسينات على حركة النقل الجوي والبنية التحتية والوقود التكميلي الذي من شأنه أن يحسن من جودة الوقود. وهي تدعم هذه الاستراتيجيات من أجل تحقيق خفض حقيقي في حجم انبعاثات غازات الدفيئة ومنع في المستقبل القريب عواقب تغير المناخ التي لا يمكن إصلاحها.

وتفضلي سيدتي بقبول أسمى عبارات التقدير،،،

جورج لويس مونتينيغرو كاريلو

رئيس المؤسسة الوطنية للطيران المدني

المرسوم رقم ١٨٠٠ بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣

تم نشره في الجريدة الرسمية برقم ٤٠٦٧٤ بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣

ورئيس بعثة جمهورية فنزويلا البوليفارية في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية للإيكاو

الأمينة العامة

الإيكاو

مونتريال